مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9595

الخميس، 4 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير/السيد كاميليري	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضى أكثر من ثلاث سنوات منذ أن أطاح الجيش بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً واحتجز قادتها، بمن فيهم الرئيس وين ميينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي. وقد دعا الأمين العام باستمرار إلى الإفراج الفوري عنهما وعن جميع السجناء المحتجزين تعسفاً. كما دعا إلى استجابة موحدة مع استمرار اشتداد العنف في جميع أنحاء ميانمار، مما يؤدي إلى النزوح ويعمق الأزمة السياسية والإنسانية وأزمة حقوق الإنسان.

وقد أدى توسع النزاع المسلح في جميع أنحاء البلد إلى حرمان المجتمعات المحلية من الاحتياجات الأساسية ومن الحصول على الخدمات الأساسية وكان له أثر مدمر على حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ووسط تقارير عن عمليات قصف جوي عشوائية من قبل القوات المسلحة في ميانمار وقصف مدفعي من قبل مختلف الأطراف، تستمر الخسائر في صفوف المدنيين في الارتفاع.

تدين الأمم المتحدة جميع أشكال العنف. وكما ستبرز زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال المعونة، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وتأمين وقف الأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية، هي أمور في غاية الأهمية.

في ولاية راخين، وصل القتال بين العسكر وجيش أراكان إلى مستوى غير مسبوق من العنف، مما أدى إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة مسبقاً في أفقر منطقة في ميانمار. وقد أفادت تقارير بأن جيش أراكان حاز على سيطرة إقليمية على معظم وسط راخين ويسعى إلى التوسع إلى شمال راخين، حيث لا يزال العديد من الروهينغيا.

وبصفة عامة، تعمل المنظمات القومية المسلحة، وحكومة الوحدة الوطنية، والمجلس الاستشاري للوحدة الوطنية، واللجنة الممثلة للمجلس التشريعي (بيداونغسو هلوتاو) وغيرها، للتغلب على انقسامات الماضي بما يتجاوز مصالح الحكم الذاتي للقوميات. عقد اليوم المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية، الذي يضم مختلف أصحاب المصلحة في ميانمار، مجلسه الشعبي الثاني لمواصلة تحديد رؤيتهم المشتركة لمستقبل ميانمار.

وستكون معالجة الأسباب الجذرية لأزمة الروهينغيا ضرورية لإنشاء مسار مستدام للخروج من الأزمة الحالية. إن الفشل في القيام بذلك واستمرار الإفلات من العقاب لن يؤدي إلا إلى استمرار تأجيج حلقة العنف المفرغة في ميانمار. ومن المهم أن تحمي جميع الأطراف في راخين مجتمع الروهينغيا. يواجه المدنيون، بمن فيهم الروهينغيا العالقون في خضم النزاع، مخاوف خطيرة تتعلق بالحماية وتوترات طائفية متزايدة. وعلى وجه الخصوص، لا تزال مجتمعات الروهينغيا تعاني من قيود كبيرة على حريتها في التنقل والحرمان من الجنسية، ولا تزال معرضة بشكل غير متناسب للاختطاف أو التجنيد القسري. وهناك أيضاً مخاوف متزايدة بشأن النساء والفتيات النازحات من الروهينغيا، اللائي يواجهن مخاطر متزايدة من العنف الجنسي والاستغلال الجنسي والاتجار بالأشخاص.

وفي 18 آذار/مارس، سلّط الأمين العام الضوء على قلقه إزاء التقارير التي تفيد بالاحتجاز القسري وتجنيد الشباب، بمن فيهم الروهينغيا، والأثر المحتمل للتجنيد القسري على حقوق الإنسان وعلى النسيج الاجتماعي للطوائف في ميانمار. كما دعا جميع الأطراف إلى منع المزيد من التحريض على التوترات الطائفية.

لا تسمح الظروف الحالية في راخين بآفاق فورية للعودة الآمنة والكريمة والطوعية والمستدامة للروهينغيا إلى أماكنهم الأصلية أو التي يختارونها. وأكرر دعوة الأمين العام إلى مضاعفة جهودنا لتمكين الفارين من الاضطهاد والعنف من الوصول إلى الأراضي وحماية ومساعدة اللاجئين من ميانمار، بمن فيهم الروهينغيا، ودعم المجتمعات المضيفة لهم. وهناك حاجة إلى آليات حماية إقليمية فعالة وجهود مبكرة لمواجهة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

إن الزيادة في عدد اللاجئين الروهينغيا اليائسين الذين يقال إنهم يموتون أو يُفقدون أثناء قيامهم برحلات محفوفة بالمخاطر بالقوارب في بحر أندامان وخليج البنغال أمر ينذر بالخطر ويؤكد الحاجة إلى إيجاد حلول أكثر ملاءمة للروهينغيا في أقرب وقت ممكن.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لبنغلاديش لاستضافتها بسخاء أكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا، فرّ معظمهم من ميانمار منذ ما يقرب من سبع سنوات. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي دعما جماعيا لخطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية. ومن الضروري أن تقترن تدابير الحماية بجهود لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزوح وعدم الاستقرار. ويجب أن تسترشد هذه الجهود مباشرة بأصوات الروهينغيا.

ويتطلب أي حل للأزمة الراهنة ظروفا تتيح لشعب ميانمار ممارسة حقوقه الإنسانية بحرية وبطريقة سلمية. ويشكل إنهاء حملة العنف والقمع السياسي التي يشنها الجيش خطوة حيوية. وفي هذا الصدد، سلط الأمين العام الضوء على القلق إزاء اعتزام الجيش المضي قدما في الانتخابات وسط تصاعد النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

وبهذا الخصوص، أدى إعلان مجلس إدارة الدولة بشأن إنفاذ قانون التجنيد إلى تصاعد الاضطرابات الاجتماعية ضد الجيش والعنف، بما في ذلك تقارير عن هجمات على مديري القرى وانتحار شباب مجندين وتزايد عدد التحركات عبر حدود ميانمار. ويزيد غياب الشباب في صفوف القوة العاملة من قتامة الآفاق الاجتماعية والاقتصادية القاتمة في ميانمار.

ولا تزال أزمة ميانمار تمتد، حيث أدت النزاعات في المناطق الحدودية الرئيسية إلى إضعاف الأمن عبر الحدود الوطنية وأتاح انهيار سيادة القانون الفرصة لازدهار الاقتصادات غير المشروعة. وثمة مدعاة للقلق خارج المنطقة. فقد أصبحت ميانمار بؤرة عالمية لإنتاج الميثامفيتامين والأفيون، إلى جانب الاتساع السريع لعمليات الجريمة الإلكترونية على صعيد العالم، لا سيما في المناطق الحدودية. وبسبب ندرة فرص كسب الرزق، لا تزال الشبكات الإجرامية تتربص بالفئات السكانية الضعيفة بشكل متزايد. فما كان في البداية تهديداً إجرامياً إقليمياً في جنوب شرق آسيا أصبح الآن أزمة متفشية للاتجار بالبشر وتجارة غير مشروعة ذات آثار عالمية.

وهناك ما يبرر بوضوح زيادة الوحدة والدعم الدوليين للمنطقة. وحسبما طلب المجلس، ستواصل الأمم المتحدة العمل بصورة مكملة لما تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا وستدعم جهودها الرامية إلى تنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط بشأن ميانمار والتفاعل بنشاط مع جميع الأطراف المعنية ذات الصلة. ويعتزم الأمين العام تعيين مبعوث خاص في الأيام المقبلة للعمل مع الرابطة والدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية من أجل التقدم نحو إيجاد حل سياسي للأزمة بقيادة ميانمار.

وبينما تتعمق الأزمة المطولة، يواصل الأمين العام الدعوة إلى استجابة دولية موحدة ويشجع الدول الأعضاء، خاصة البلدان المجاورة، على الاستفادة من نفوذها من أجل فتح قنوات إنسانية، تمشيا مع المبادئ الدولية، وإنهاء العنف والبحث عن حل سياسي شامل يؤدي إلى بناء مستقبل سلمي شامل للجميع لميانمار. ولا يزال دور مجلس

الأمن وتنفيذ القرار 2669 (2022) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2022 أمرا حاسما.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالبقاء والإنجاز، تضامنا مع شعب ميانمار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بالأزمة الإنسانية المتدهورة في ميانمار.

كما سمع الأعضاء قبل قليل من الأمين العام المساعد الخياري، فإن التصعيد المستمر للنزاع في ميانمار،بما في ذلك أسوأ مستويات العنف منذ عام 2021، يؤثر بشدة على الناس في كل ركن من أركان البلد تقريبا ويمتد بشكل مثير للقلق إلى البلدان المجاورة.

ولا تزال الآثار الإنسانية كبيرة وتثير قلقاً بالغاً. ويخاف الناس في جميع أنحاء ميانمار يومياً على حياتهم، خاصة منذ تنفيذ قانون التجنيد الوطني مؤخراً، في حين استُنزفت قدرتهم على الحصول على السلع والخدمات الأساسية والتعامل مع الأزمة لأقصى حد. وإجمالاً، نزح حتى الآن 2,8 مليون شخص، 90 في المائة منهم منذ استيلاء الجيش على السلطة. ويحتاج العديد من هؤلاء الأشخاص إلى الحصول على الغذاء والمأوى وتأمين سلامتهم على وجه السرعة. ونظرا لازدياد عدد الأشخاص الفارين، سيكون من الأهمية بمكان استمرار الاهتمام الدولي والإقليمي بالأزمة، بما في ذلك تعزيز حماية اللاجئين في المنطقة.

ويتزايد الجوع في جميع أنحاء ميانمار. وفي عام 2024، يؤثر انعدام الأمن الغذائي الآن على حوالي 12,9 مليون شخص، أي ما يقرب من 25 في المائة من السكان. وهناك خطر متزايد للإصابة بسوء التغذية، لا سيما بين الأطفال والنساء الحوامل. وفي الوقت نفسه، فإن الأدوية الأساسية آخذة في النفاد والنظام الصحي في حالة اضطراب. وتشير التقديرات إلى أن 12 مليون شخص في ميانمار سيحتاجون إلى مساعدات صحية طارئة هذا العام وحده. ولا بد من تقديم دعم عاجل، لا سيما للأشخاص الضعفاء ذوي الاحتياجات الطبية المحددة، بما في ذلك ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والسل. ويعني تعطل خدمات الرعاية الصحية أن عمليات التمنيع الروتيني قد توقفت الآن لسنوات متتالية.

ويتحمل الأطفال وطأة هذه الأزمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار دائمة محتملة على حياتهم. وتضرر قرابة 12 مليون متعلم من الانقطاع الشديد في التعليم خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أن حوالي ثلث الأطفال في سن المدرسة غير مسجلين حاليا في أي شكل من أشكال التعليم. وسيكون لذلك عواقب وخيمة على نمائهم وصحتهم العقلية وآفاقهم المستقبلية.

وفي هذا اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، يؤلمنا أن نلاحظ أن الأطفال في ميانمار من أكثر الفئات تعرضا لأخطار التلوث بالألغام الأرضية، وهو تهديد لا يزال ينتشر وقد بلغ مستويات مثيرة للقلق خلال العام المنقضي. ففي عام 2023، حدث ارتفاع مذهل بنسبة 270 في المائة في الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مقارنة بعام 2022، حيث أُبلغ عن أكثر من 000 1 إصابة على صعيد البلد.

وتتضرر النساء والفتيات من الأزمة بشكل غير متناسب وتحتاج حوالي 9,7 ملايين منهن إلى مساعدات إنسانية، حيث يزيد تصاعد العنف من ضعفهن وتعرضهن للاتجار والعنف الجنساني.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، يؤثر تجدد النزاع في ولاية راخين، بما في ذلك القصف في المناطق الحضرية، تأثيراً شديداً على حياة الناس في جميع مجتمعاتها المحلية. والسكان الروهينغيا عديمو الجنسية معرضون للخطر بصفه خاصة ويجدون أنفسهم محاصرين بشكل متزايد بين الطرفين المتحاربين. كما أن تصاعد التوترات الطائفية يثير قلقا بالغا ويذكرنا بالعواقب المدمرة لأزمتي عام 2012 وعام 2017.

وقد أُغلقت الطرق والممرات المائية لعدة أشهر، وأثر ذلك على إيصال المساعدات الإنسانية. وأدى ذلك إلى نقص الغذاء والمياه وارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما ضاعف من الصعوبات التي تواجهها المجتمعات المحلية التي لا تزال تعاني من آثار إعصار موكا في أيار/مايو الماضي. وتعطلت خدمات الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويؤثر ذلك بشدة على إمكانية حصول الناس على المعلومات الحيوية وقدرة المنظمات الإنسانية على تنفيذ العمليات والتواصل مع المتضررين في الميدان.

وتقدر دوائر العمل الإنساني أن حوالي 18,6 مليون شخص في جميع أنحاء ميانمار سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية في عام 2024، ويمثل ذلك زيادة بمقدار 19 مرة منذ شباط/فبراير 2022. ولا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني مصممين على البقاء وتقديم الخدمات لأكبر عدد ممكن من هؤلاء الناس وتوفير الحماية من خلال وجودهم. ولكن للقيام بذلك، نحتاج إلى دعم عاجل من المجتمع الدولي في التصدي للعوامل التي تحد بشدة من قدرتنا على العمل.

أولاً، نحن بحاجة ماسة إلى مزيد من التمويل للاستجابة الإنسانية. فالنقص الجسيم في التمويل لمدة سنوات متتالية يسهم في حجم الاحتياجات الإنسانية وشدتها في ميانمار. فلم تموَّل الاستجابة الإنسانية لميانمار لعام 2023 إلا بنسبة 44 في المائة من إجمالي مبلغ 887 مليون دولار المطلوب، مما يجبر الشركاء على اتخاذ قرارات صعبة بشأن من يمكن أن يتلقى هذه المساعدة.

وعلى الرغم من القيود، قدمت المنظمات الإنسانية المساعدة إلى 3,2 ملايين شخص في جميع أنحاء ميانمار، أي حوالي 65 في المائة من الأشخاص الذين كنا نهدف إلى الوصول إليهم في إطار خطة الاستجابة الإنسانية. لكن نقص التمويل لا يزال يعني أنه هناك أكثر من 1,1 مليون شخص لا يتلقون المساعدة ذات الأولوية لإنقاذ الحياة، ولم يتسن تنفيذ ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع العمليات المقررة لإصلاح المآوي وبنائها ولم يتمكن 000 672 شخص تقريبا من الحصول على مياه الشرب المأمونة.

ولتعزيز الاستجابة في عام 2023، صرف منسق الإغاثة في حالات الطوارئ 26 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وكان ذلك بمثابة شريان حياة في أعقاب إعصار موكا. ولكن عندما زادت الاحتياجات الإنسانية زيادة كبيرة في أعقاب تصاعد القتال في تشرين الأول/أكتوبر 2023، اضطررنا إلى السحب من المخزونات والإمدادات الأساسية المخصصة للربع الأول من هذا العام.

ونواصل اليوم محاولة تدارك النقص، حيث لا يمكن مقابلة الاحتياجات المتزايدة بتمويل كاف. وبعد مرور ربع العام، لم تُمول خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لميانمار لعام 2024 إلا بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 4 في المائة. ومع اقتراب موسم الأعاصير، فإننا بحاجة ماسة إلى تمويل إضافي من أجل تجديد المخزونات وضمان استمرار المساعدة الإنسانية.

ثانياً، يجب أن نكفل إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب وبلا عوائق إلى المحتاجين، أينما كانوا. ونواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية لكفالة إيصال المساعدات الإنسانية وحث جميع الأطراف على عدم تسييس إيصال المساعدات. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة إقناع الأطراف بضرورة تمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى جميع المحتاجين في ميانمار.

ثالثاً، لا يمكننا تقديم المساعدة إذا لم يكن عمال الإغاثة آمنين. ولا يزال النزاع المسلح المحتدم والقيود الإدارية والعنف ضد عمال الإغاثة، كلها حواجز رئيسية تحد من وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الضعفاء.

وفي الفترة من كانون الثاني/يناير 2022 إلى شباط/فبراير 2024، اعتقلت أطراف مختلفة أو احتجزت أكثر من 155 عامل إغاثة. وما زلنا نطالب جميع الأطراف المعنية بتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير. وندعو مجلس الأمن إلى دعمنا في هذا المطلب.

وبسبب استمرار تصاعد النزاع واشتداد الاحتياجات الإنسانية واقتراب موسم الرياح الموسمية، فإن الوقت عامل جوهري بالنسبة لشعب ميانمار. ولا يمكنهم تحمل أن ننسى. ولا يسعهم الانتظار. فهم يحتاجون إلى دعم المجتمع الدولي الآن لمساعدتهم في البقاء على قيد الحياة في هذا الوقت الذي يسوده الخوف والاضطراب.

وأحث مجلس الأمن والدول الأعضاء والمجتمع الدولي عموما على بذل كل ما في وسعهم لضمان استمرار الدعم الإنساني لشعب ميانمار. وأكرر دعوة الأمين العام إلى إيلاء اهتمام دولي وإقليمي متواصل للأزمة في ميانمار وإلى وقف جميع الأطراف للأعمال العدائية.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن تمهيد الطريق لإنهاء الأزمة الإنسانية في ميانمار إلا بإنهاء النزاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما الثاقبتين.

كما سمعنا، مر الآن أكثر من ثلاث سنوات منذ أن أطاح جيش ميانمار بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً ووضع البلد على طريق العنف والمعاناة الإنسانية.

وتشن القوات المسلحة في ميانمار غارات جوية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ولاية راخين حيث تواجه المجتمعات المحلية الأثر الشديد لتصاعد النزاع. وندين هذه الهجمات إدانة قاطعة. فلا مبرر لقتل المدنيين.

ونتابع ببالغ القلق تقارير موثوقة عن الاحتجاز والتجنيد القسريين للروهينغيا، نتيجة لإعلان الجيش عن التجنيد. ومن شأن ذلك أن يزيد من تأجيج التوترات الطائفية الشديدة بين طائفتي الروهينغيا والراخين.

إن الحالة في ولاية راخين وفي ميانمار عموماً لها آثار مدمرة على سكانها المدنيين، ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات.

أولاً، يجب أن نحفز العملية السياسية. فبعد مرور أكثر من عام على اتخاذ القرار 2669 (2022)، يرفض جيش ميانمار المشاركة بصورة مجدية في الجهود الدولية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة. وكان المجلس واضحا في تأييده الصريح لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا وضرورة إنهاء جميع أعمال العنف فوراً. وبالتالي، يتعين علينا توجيه رسالة موحدة لدعم تنفيذ القرار 2669 (2022) ومحاسبة الجيش على أفعاله وإبداء التضامن مع شعب ميانمار.

ثانياً، يجب أن نتصدى للحالة الإنسانية. فجهود الجيش الرامية إلى تقييد الوصول للمعونة الإنسانية تزيد من سوء الحالة المروعة في الميدان. وإغلاق الجيش، حسبما أفادت الأنباء، للمستشفيات قسراً في ولاية راخين يمنع من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. ونكرر دعوة المجلس إلى ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو كامل ومأمون وبلا عوائق.

وقدمت المملكة المتحدة، منذ عام 2017 أكثر من 56 مليون دولار في صورة مساعدات، بما في ذلك المساعدات النقدية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للروهينغيا والأقليات المسلمة الأخرى في ولاية راخين. ولا نزال نؤكد بوضوح أن الظروف ليست مؤاتية لإعادة أبناء الروهينغيا إلى وطنهم. ونثني على بنغلاديش لاستضافتها هذا العدد الكبير من اللاجئين الروهينغيا.

ولن نسمح بأن تصبح أزمة ميانمار أزمة منسية. ونكرر دعوتنا إلى تجديد الجهود لجعل ميانمار دولة شاملة للجميع وتنعم بالسلام، مع بناء مستقبل أفضل لشعبها. وسيساعد تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة دون مزيد من التأخير على الدفع قدما بهذه الجهود.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد، السيد الخياري، والمديرة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة دوتن على إحاطتيهما.

ما انفكت اليابان تحث جيش ميانمار على اتخاذ ثلاثة إجراءات ملموسة: أولاً، وقف العنف فوراً، بما في ذلك الضربات الجوية؛ وثانياً، الإفراج عن المحتجزين، بمن فيهم مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي وغيرها من قادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ وثالثاً، استعادة النظام السياسي الديمقراطي في ميانمار بسرعة. ومما يؤسف له أن هذه الإجراءات لم تُتخذ.

وتكرر اليابان إدانتها القوية لتمديد جيش ميانمار حالة الطوارئ مراراً من دون العمل على التوصل إلى حل سلمي، في حين يسقط عدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، ضحايا للغارات الجوية وأشكال العنف الأخرى. وإضافة إلى ذلك، أعلن جيش ميانمار عن بدء العمل بالتجنيد الإلزامي في شباط/فبراير. وتشعر اليابان بقلق بالغ من أن يزيد ذلك من اضطراب الحالة.

وعلى نحو ما أعرب عنه الأمين العام، نشعر نحن أيضا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الضربات الجوية التي يشنها الجيش، بما في ذلك الضربة الأخيرة في بلدة مينبيا بولاية راخين، التي يقال إنها أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم أطفال. ومن المؤسف للغاية أن المجلس لم يتمكن من الإعراب عن موقفه بشأن هذا العمل اللاإنساني ضد شعب ميانمار. ويجب أن نتذكر أن المجلس لم يتمكن من إصدار أي بيان صحفي أو أي وثيقة أخرى من وثائق المجلس بشأن الحالة المتدهورة في ميانمار منذ أكثر من 15 شهرا. وهذا أمر من المؤكد أن شعب ميانمار لا يتوقعه من هذا الجهاز. ومن شأن استمرار صمت المجلس أن يزيد من تسريع الانتهاكات في ميانمار. ويجب أن نمثل صوت أبناء شعب ميانمار الذين يتطلعون بقوة إلى مستقبل ينعمون فيه بالسلام والديمقراطية.

وينبغي للمجلس أن يؤكد من جديد دعمه لمركزية رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتشجع اليابان رئيس الرابطة ومبعوثها الخاص على العمل مع جميع الأطراف المعنية في ميانمار والبلدان المجاورة والشركاء الإقليميين الرئيسيين. ويتعين أيضا أن تواصل الرابطة التنسيق الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية ومع المبعوث الخاص المقبل للأمين العام، الذي يحدونا أمل صادق في أن يعيَّن بلا مزيد من التأخير.

وينبغي حماية حقوق الإنسان وتحسين الحالة الإنسانية في ميانمار بطريقة تجسد إرادة شعب ميانمار. وما فتئت اليابان تقدم المساعدة الإنسانية لشعب ميانمار. وفي الشهر الماضي، قررت حكومة اليابان تقديم مساعدة إنسانية إضافية يبلغ مجموعها حوالي 37 مليون دولار. وستشمل هذه المساعدة تقديم خدمات طبية وتحسين التغذية للحوامل والرضع وإرساء البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وإتاحة الحصول على التعليم وتوزيع الأغذية والأدوية ودعم النساء ضحايا الاتجار بالبشر. ومن أجل ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، ستواصل اليابان تقديم هذه المساعدة بنشاط بتنسيق أوثق ليس مع المنظمات الدولية فحسب، بل أيضا مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين. ويجب للمجلس أن يتحد في دعوة الجيش إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بطريقة مأمونة وبلا عوائق.

وتعتقد اليابان أنه سيكون من المفيد إجراء مزيد من المناقشات وبتواتر أكبر بشأن هذا البند من جدول الأعمال في المجلس لاتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة في ميانمار. واليابان مستعدة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن أي إجراء يمكن أن يتخذه المجلس لدعم شعب ميانمار.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد خالد الخياري، وأحطنا علما بملاحظات المديرة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ليزا دوتن.

ونأسف لأننا اليوم، بسبب الشكل المفتوح لهذه الجلسة الذي دفع به القائمون بشكل غير رسمي على صياغة ي لهذا الملف، لن نتمكن من إجراء مناقشة هادئة وغير مسيسة تهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل قيد النظر. ومن الواضح أن هناك أمورا لا يمكن مناقشتها عند الانخراط في دبلوماسية المنابر، ولدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن الخروج عن الممارسة المستقرة بالاتباع المتمثلة في عقد جلسات سرية لمجلس الأمن بشأن ميانمار، بناء على إصرار وفود البلدان الغربية، لن يفضي إلى إجراء مناقشة مثمرة.

ومن أجل تحديد حلول للمشاكل التي تواجهها ميانمار اليوم، من الضروري اكتشاف أسبابها الجذرية. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الأخرى، فإنها تكمن في ماض شوهته السياسات الاستعمارية الغربية. وخلال العقود العديدة من حكمها لميانمار، أعادت بريطانيا تشكيل الوضع الراهن الذي كان سائداً لقرون. ولعبت لندن على الخلافات بين مختلف فئات السكان والمجموعات العرقية في البلد، وحرضتهم ضد بعضهم البعض لدرجة أن أصداء ذلك لا تزال واضحة حتى يومنا هذا، بما في ذلك في ولاية راخين.

وميانمار هي مثال على سياسة لندن المفضلة وهي سياسة فرّق تسد. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى في تاريخ منطقة جنوب شرق آسيا وحدها. وبالإضافة إلى ميانمار، كان مئات الملايين من الناس الذين يعيشون في الصين المعاصرة والهند وباكستان وبنغلاديش وماليزيا وسنغافورة وبروناي دار السلام وسري لانكا ضحايا للغزوات البريطانية واستغلال الموارد البشرية بلا رحمة. وكان السكان الأصليون في أستراليا على وشك الإبادة.

وقد كانت بريطانيا العظمى هي التي جلبت الدمار والموت الجماعي للمنطقة، بينما كانت تستحوذ على ثروات لا توصف لنخبتها. وما على المرء سوى إلقاء نظرة على القصور القديمة في وسط لندن وزيارة المتاحف الرئيسية في المدينة ليدرك أن حجم النهب كان يفوق الخيال. ويتجلى الموقف الحقيقي للنخب الغربية تجاه شعوب جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا في كلمات رئيس الوزراء تشرشل عندما تفشت المجاعة في الهند عام 1943 بسبب السياسات الجائرة للتاج البريطاني. ففي ذلك الوقت، رفض الزعيم البريطاني تقديم المساعدة، واكتفى بالقول إن المجاعة كانت "خطأ الهنود أنفسهم لتكاثرهم مثل الأرانب".

وفي ظل هذه الخلفية، فإن "الألم الوهمي" الذي تشعر به لندن على الماضي الاستعماري المفقود بشكل لا رجعة فيه ورغبتها في اغتنام أي فرصة للحد بأي شكل من الأشكال من ظهور مركز جديد للقوة في جنوب شرق آسيا أمران واضحان. لقد تغيرت أساليب سياسة الجشع التي تتبعها المملكة المتحدة ولكن جوهرها لا يزال كما هو. وبسبب عجزها عن التأثير على حكومة ميانمار بالمدافع والبنادق – كما فعلت خلال الحروب الأنغلو – بورمية الثلاث في القرن التاسع عشر – فقد اتخذت تدابير تقييدية غير مشروعة. وتحاول المملكة المتحدة استخدام المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، لممارسة الضغط السياسي. وهذا هو السبب الحقيقي لعقد جلسة اليوم، ولا ينبغي لأحد أن ينخدع بالخطاب الماكر لزملائنا البريطانيين بشأن قلقهم على مصير شعب ميانمار.

وبالحديث عن الحالة الراهنة في جمهورية اتحاد ميانمار، وهي صديق قديم وشريك وثيق لنا، فإننا نود أن نؤكد أنه لا اعتماد القرار 2669 (2022) ولا حدوث قدر من تفاقم الحالة خلال الأشهر الخمسة الماضية عاملان يتطلبان عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن. إن الحالة في ميانمار لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. إننا نعارض استخدام مجلس الأمن للضغط على نايبيداو وندين محاولات الوفود الغربية تسييس ملف ميانمار، بسبل من بينها قضايا حقوق الإنسان. وإذا كانت مهتمة بتلك الجوانب، سيكون من الأنسب النظر في المسألة في محافل متخصصة، مثل اللجنة الثالثة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، .

ومهما ادعت الوفود الغربية في هذا السياق، فإننا نلاحظ ما تبذله سلطات ميانمار من جهود للعودة للوضع الطبيعي والحفاظ على الوحدة الوطنية وضمان سيادة البلد. وممارسة الضغط على ميانمار، بسبل من بينها إلقاء اتهامات لا أساس لها من الصحة تستند إلى معلومات من مصادر لا يعول عليها، وهي ما سمعناه وسنسمعه اليوم مرة أخرى، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم الوضع ويؤدي إلى مزيد من الانقسام في البلد. وهذا في الواقع ما يسعى إليه زملاؤنا الغربيون، وليس لدينا أي أوهام في هذا الصدد.

وندعو إلى اتباع نهج غير مسيس وغير تصادمي في مناقشة الحلول لمشكلة النازحين من ولاية راخين في ميانمار. ويتمثل العامل الرئيسي في هذا الصدد في تعزيز الحوار المباشر والمشاركة العملية بين نايبيداو وداكا، استنادًا إلى الاتفاقات الثنائية القائمة. إننا نثني

على حكومة بنغلاديش التي استضافت اللاجئين على أراضيها لأسباب إنسانية، على الرغم من التحديات المالية والاجتماعية والبيئية الصعبة. وتساهم روسيا في مساعدة الروهينغيا عن طريق برنامج الأغذية العالمي. ونرحب بعمل الفريق العامل المشترك بين ميانمار وبنغلاديش المعني بالإعادة إلى الوطن، وكذلك الفريق العامل الفني التابع له. ونعتقد أن مهمة المجتمع الدولي هي مساعدة ميانمار وبنغلاديش في تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة وبرامج التنمية في راخين، مع احترام سيادة كلا البلدين وعدم التدخل في شؤونهما الداخلية.

ونولي أهمية كبيرة لتعميق التفاعل بين نايبيداو ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشير على وجه الخصوص إلى الخطوات التي اتخذها المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لميانمار ألونكيو كيتيخون نحو إقامة حوار بين الأطراف في ميانمار، وتنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط وتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلد.

ونعتقد أن عمل الآلية التشاورية الثلاثية، التي تضم وزراء خارجية بنغلاديش وميانمار والصين في إطار مجموعة العمل المشتركة التي أنشئت في عام 2019، واعد للغاية. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى تطوير التعاون بين ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تنفيذ المذكرة المتعلقة بتيسير العودة وإيواء العائدين.

ونشاطر سلطات ميانمار قلقها إزاء تزايد نشاط الجماعات المتطرفة في إقليم راخين منذ نهاية العام الماضي، وخاصة ما يسمى بجيش أراكان. وهناك الكثير من الأدلة على أن هذه الميليشيا – والمعارضة المسلحة بشكل عام – مدعومة من البلدان الغربية وتستخدمها هذه البلدان كوسيلة لتحقيق أهدافها الاستعمارية الجديدة. وفي الوقت نفسه، تدعو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحلفاؤهما في بياناتهم العلنية إلى زيادة الضغط على قيادة ميانمار للتعجيل بعودة اللاجئين، ولكنهم يتجاهلون وفق ما يناسبهم أن تصرفات أتباعهم تزيد من زعزعة استقرار الحالة في راخين وتزيد من تفاقم الحالة في مخيمات النازحين داخلياً. وبعبارة أخرى، فإن الخطوات التي تتخذها الدول الغربية، التي لا يهمها سوى تعزيز مصالحها الجيوسياسية في المنطقة، تجعل من المستحيل تلبية سلطات ميانمار لمطالبها.

ومن ناحية أخرى، فإن الوصفة التي يمكن من خلالها حل المشاكل الداخلية في ميانمار واضحة. وتنطوي على تطبيع الوضع في ظل حالة الطوارئ السارية منذ شباط/فبراير 2021، ومواصلة عملية المصالحة الوطنية، التي ترفض الجماعات المسلحة القيام بها بتحريض من الغرب، وتنفيذ مشاريع في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم التي تسكنها الأقليات العرقية في راخين وأجزاء أخرى من البلد. وما من شك في أنه لا بد من حل المسائل المتعلقة بالمركز المدني والقانوني للنازحين داخليا. غير أن الحل يجب أن يتماشى مع القواعد التشريعية في ميانمار. ونعتقد أنه من غير المقبول استغلال الصعوبات الموضوعية القائمة لممارسة الضغط على نايبيداو ومحاولة زعزعة الوضع الداخلي في ميانمار. وهذا بالتحديد هو الهدف من الخطوات التي اتخذتها بعض البلدان لإشراك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في النظر فيما يسمى بقضية راخين.

ونحن نتبنى نهجا أخرى، ونولي مكان الصدارة لسيادة ميانمار وسلامتها الإقليمية واستقلالها. ولهذا السبب، فإننا نركز على الحوار البناء والتعاون الهادف مع جميع الأطراف المعنية من أجل تطوير السبل المثلى بالتعاون مع حكومة ميانمار لتقديم المساعدة الدولية لحل الوضع في ولاية راخين وما حولها. وندعو جميع الأطراف الموضوعية التي لا تتبنى الأهداف الجغرافية السياسية الغربية إلى الانضمام إلى جهودنا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دوتن على إحاطتيهما المفيدتين.

لقد استمر الوضع في ميانمار في التدهور منذ الانقلاب الذي وقع في عام 2021، بما في ذلك اتساع نطاق النزاعات في ولاية راخين في الآونة الأخيرة. ويتحمل عدد كبير من السكان المدنيين المحاصرين بين الأطراف المتحاربة أفدح الخسائر. وتتفشى أعمال

العنف ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وغالباً ما تنطوي على قصف عشوائي وغارات جوية عشوائية. وقد نزح حوالي 2,8 مليون شخص حتى الآن. ويثير الإعلان الأخير عن التجنيد الإجباري في جميع أنحاء البلد مزيدًا من القلق، بالإضافة إلى استمرار التجنيد القسري من جانب أطراف متعددة. ويُترك الشباب أمام خيارين إما الفرار أو المشاركة في العنف. وفي الوقت نفسه، أصبحت ميانمار ملاذًا للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، وأكبر منتج للأفيون في العالم.

إن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للبلدان المجاورة والمنطقة الأوسع نطاقا كبيرة. ومع ذلك، وللأسف، ليس هناك مبعوث خاص للأمم المتحدة ولا منسق مقيم للأمم المتحدة ولا جلسات منتظمة لمجلس الأمن أو آلية إبلاغ. وينبغي لمجلس الأمن أن يبدأ في استخدام أدواته. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بهذه الإحاطة المفتوحة الأولى التي طال انتظارها في مجلس الأمن بشأن ميانمار، بعد أكثر من ثلاث سنوات من سقوط ميانمار في النزاع والفوضى والبؤس. ونأمل أن تؤدي المناقشة العلنية التي يجريها مجلس الأمن اليوم إلى إحياء الاهتمام الدولي بالحالة المروعة في ميانمار وأن تؤدي إلى مشاركة نشطة من جانب الأمم المتحدة.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أؤكد اليوم على ثلاث نقاط: أولاً، تعزيز التنسيق على الجبهة الإنسانية؛ ثانيا، دور المبعوث الخاص المقبل للأمم المتحدة؛ ثالثا، تعزيز التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس الأمن.

بادئ ذي بدء، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء مختلفة من ميانمار يمثل مشكلة بالغة الأهمية في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخراً أن طرق النقل الرئيسية قد أغلقت وأن الاتصالات السلكية واللاسلكية قد انقطعت في أعقاب تصاعد العنف في ولاية راخين. هناك حاجة ماسة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق، وكذلك إلى تعزيز التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ويمكن لمختلف مقدمي المساعدات، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنظمات غير الحكومية، الاستفادة من شبكات كل منهم للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدات، بدون تمييز. وما زلنا حريصين على متابعة تطورات مبادرة تايلند الإنسانية العابرة للحدود، بمشاركة مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ونأمل في عودة لمنسق مقيم رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة بسرعة إلى البلد مع قيادة مستقرة في مجال العمل الإنساني.

في غضون ذلك، وفي خارج ميانمار، خاطر ما يقرب من 500 4 شخص من الروهينغيا بالقيام برحلات القوارب المحفوفة بالمخاطر في بحر أندامان وخليج البنغال. ومن بين هذا العدد، فإن 569 شخصاً قد توفوا أو صاروا في عداد المفقودين في عام 2023 وحده. وقد ساءت آفاق العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغيا. ونشيد ببنغلاديش والبلدان المجاورة الأخرى على جهودها المستمرة لاستيعاب اللاجئين الروهينغا. لقد زار مسؤولون كوريون كوكس بازار مرتين خلال العام الماضي وشهدوا بأنفسهم المخاطر والتحديات التي يواجهها اللاجئون الروهينغيا بعد خفض المساعدات الدولية. وقد قدمت جمهورية كوريا أكثر من 36 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لدعم الروهينغيا منذ عام 2017 وستواصل الانضمام إلى الجهود الجماعية الرامية لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين والنازحين.

ثانيا، نحن بحاجة إلى مبعوث خاص للأمم المتحدة. ونرحب باعتزام الأمين العام تعيين مبعوث خاص في الأيام المقبلة. ويتطلب حجم وتعقيد أزمة ميانمار أكثر من الجهود المحلية أو الثنائية أو الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تبذل ما في وسعها لدعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة على أرض الواقع. وفي ولاية راخين، يتفشى العنف دون رادع. ويتعرض المدنيون للقتل والتنكيل والتجنيد القسري من جانب أطراف متعددة. والروهينغيا معرضون بشكل خاص للاستغلال، نظرا لعقود من القمع المنهجي. وهذا جزء من الصورة الأكبر للاتساع المستمر لنطاق النزاعات في جميع أنحاء ميانمار.

وفي حين أننا نقدر تماماً عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وآلية التحقيق المستقلة في ميانمار، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى رسول سياسي للتواصل باستمرار مع جميع الأطراف. ويمكن للمبعوث الخاص أن يعمل على توعية الأطراف بالقانون الدولي والمبادئ الإنسانية وكذلك بالكيفية التي يمكن بها لحقوق الإنسان أن تكون مصدرا للشرعية – لا سيما في نظر المدنيين. وينبغي أيضا أن يستمر دعم الحل السياسي. ونتوقع من المبعوث الخاص المقبل أن يكمل بنشاط جهود المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز تهيئة الظروف للحوار السياسي. وينبغي توجيه تلك الجهود نحو التعجيل بالعملية السياسية من أجل تحقيق ديمقراطية سلمية وشاملة للجميع في ميانمار.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يترجم دعمه للجهود التي تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى أفعال. وجمهورية كوريا، بوصفها شريكا وثيقا للرابطة في الحوار، تحترم الدور المركزي للرابطة بشأن مسألة ميانمار وترى ميزة في توجيه وتعميق التعاون بين المجلس والرابطة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبموجب المادة 54 من الميثاق، يمكن لمجلس الأمن أن يتوخى إجراء حوارات تفاعلية منتظمة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار غير رسمي. ومن شأن ذلك أن يمكّن المجلس من الاطلاع مباشرة على أنشطة الرابطة وشواغلها وفهمها بدقة، مما سيوفر إرشادات مفيدة بشأن تحديد خطوات المجلس التالية. وعموماً، لا ينبغي أن يكون خمول مجلس الأمن بشأن هذا الملف علامة على احترامه لمركزية دور الرابطة.

لقد زادت جمهورية كوريا تعاونها مع بلدان الرابطة الـ 10، بما فيها ميانمار، على مدى العقود الماضية، مع زيادة هائلة في التبادلات الاقتصادية والإنمائية والثقافية وفيما بين الشعوب. ونود أن نواصل تطوير شراكتنا الشاملة مع الرابطة من أجل السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وقبل أن أختتم بياني، تؤكد جمهورية كوريا من جديد تضامنها مع شعب ميانمار، بما في ذلك أكثر من 000 25 شخص منهم يقيمون في كوريا. وبصفتنا بلداً من بلدان المنطقة، سنواصل إيلاء أولوية قصوى للحالة في ميانمار خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد محمد خالد الخياري والسيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما. ونرحب بعقد هذه الجلسة وبحضور ممثلي ماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش.

ومنذ جلسة المجلس السابقة (انظر S/PV.9541)، استمر تدهور الحالة الأمنية في ميانمار، كما ساءت الحالة الإنسانية بشكل كبير. ومن المهم ألا ننسى ميانمار. ومن المستحيل أن ننسى محنة طائفة الروهينغيا.

ونرحب بجهود البلدان المجاورة، وفي مقدمتها بنغلاديش، التي استقبلت ما يقرب من مليون لاجئ. وحتى تكون عودتهم طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للأزمة في ميانمار ولا سيما في ولاية راخين.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولا، إننا ندين تصعيد النزاع المسلح، الذي اشتد منذ الانقلاب العسكري. وقد كان لزيادة القصف العشوائي في الأشهر الأخيرة أثرٌ مدمرٌ على السكان المدنيين. ونشعر بالجزع من الضربات الجوية التي يشنها الجيش، ولا سيما تلك التي شنها في 18 آذار/مارس في بلدة مينبيا، والتي يُزعم أن العديد من المدنيين سقطوا فيها بين قتيل وجريح. وهذا مجرد مثال واحد، مثال مميت بشكل خاص، ولكنه ليس مثالا معزولا، كما ذكرت آلية التحقيق المستقلة لميانمار، مما يشير إلى احتمال ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي ذلك السياق، ننوِّه بدور المحكمة الجنائية الدولية ونؤكد دعمنا للآلية. ويجب على جميع أطراف النزاع احترام القانون الدولي الإنساني والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان في جميع الأوقات، عملا بالقرار 2669 (2022). إن تصاعد العنف يزيد من صعوبة العودة إلى طاولة المفاوضات وإيجاد حل سياسي للنزاع. وفي ولاية راخين، على وجه الخصوص، يؤدي النزاع إلى تفاقم مواطن الضعف والتمييز القائمة أصلا مع زيادة التوترات بين الطوائف.

ثانيا، يجب إنهاء القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية والتي تحول دون وصول المعونة إلى المجتمعات الضعيفة. ويقع على عاتق جميع الأطراف التزام بالسماح بالمرور السريع وبلا عوائق لمواد الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين وتيسير ذلك. ويجب إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو كامل وآمن وبلا عوائق، ولا بد من ضمان حماية وسلامة وأمن العاملين في المجالين الإنساني والطبي بصورة كاملة. وفي ذلك الصدد، نشجع أيضا رابطة أمم جنوب شرق آسيا على التنفيذ الكامل لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط.

ركزت الجلسة المواضيعية التي عُقدت أمس بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.9594) على عواقب حرمان الأطفال من الحصول على المعونة الإنسانية. ونشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء التي تفيد بأن الجيش يكثف استخدامه للتجنيد القسري، بما في ذلك للروهينغيا لا سيما في ولاية راخين. وتفيد التقارير بأن كثيرا من الشباب يتم تجنيدهم قسرا. ونكرر التأكيد على أنه يجب عدم تجنيد الأطفال في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وتشكل هذه الممارسات انتهاكات خطيرة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ويساورنا القلق أيضا إزاء الأثر الجنساني للتجنيد القسري. ويشمل ذلك خطر العنف الجنسي والجنساني الذي يرتكبه الجيش منذ فترة طويلة.

ثالثا، إن التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية، وفي مقدمتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أمر ضروري، بما في ذلك لجهود الوساطة والحوار الشامل للجميع، وكذلك إيصال المعونة الإنسانية. وتتطلب تلبية الاحتياجات في الميدان قيادة حازمة وواضحة من الأمم المتحدة بغية تنسيق العمل الإنساني والدبلوماسي والإنمائي، في سياق واحد من أخطر النزاعات في العالم، استنادا إلى نهج ترابطي.

ولبلوغ تلك الغاية، لا بد من الإسراع بتعيين مبعوث خاص حتى يتسنَّى التنسيق والتعاون على نحو فعال مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وينطبق الشيء نفسه على منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، الذي من دونه قد يفقد دعم الأمم المتحدة فعاليته ومصداقيته.

ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أنشط في هذه المسألة. وسويسرا على استعداد لدعم العمل الموحد والحاسم من خلال إعداد صك جديد لمجلس الأمن. ويجب متابعة تنفيذ القرار 2669 (2022).

السيد كودري (الجزائر): أشكر الأمين العام المساعد، السيد خالد الخياري وممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما القيمتين.

تعرب الجزائر عن قلقها العميق إزاء استمرار الوضع المأساوي السائد في ميانمار والذي يؤثر بشكل كبير على المدنيين في مختلف أنحاء البلد، ولا سيما في ولاية راخين. وقد أدت هذه الحالة إلى ارتفاع نسبة النزوح الداخلي وزيادة تدفق اللاجئين في المنطقة، وكذا تفاقم الوضع الإنساني المأساوي للروهينغيا.

وفي هذا السياق، تعتبر الجزائر أن إيجاد حلول سلمية وشاملة للتحديات التي تواجهها ميانمار أمر بالغ الأهمية. وبينما تؤكد الجزائر مبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الوطنية، ترى أن الحوار أمر حاسم بين جميع الأطراف المعنية التي يجب أن تُظهر أقصى درجات ضبط النفس من خلال الوقف الفوري لجميع أعمال العنف لضمان سلامة المدنيين.

إن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وكذا القانون الدولي لحقوق الإنسان أمر حيوي ويستلزم اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان حماية وسلامة السكان بأكملهم، بما في ذلك الفئات التي تعيش أوضاعا هشة، وخاصة فئة الروهينغيا.

وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر على أهمية الاستجابة الإنسانية الفعالة لتخفيف مأساة شعب الروهينغيا الذي لا يزال يعاني من الأزمة في ميانمار، وتحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة لكل شخص نازح ولاجئ وضمان وصول الإغاثة الإنسانية دون عوائق.

وتدعو الجزائر جميع الجهات الفاعلة في النزاع إلى إعطاء الأولوية للعيش الكريم لشعب ميانمار، بكل فئاته، وبذل الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للوضع الحالي بغض النظر عن العرق

أو الديانة. وينبغي للسلطات في ميانمار النظر في وقف معاناة اللاجئين وتسهيل عودتهم الطوعية بطريقة سلمية ومشرفة إلى ديارهم.

وأخيرا، تؤكد الجزائر على أهمية المبادرات الإقليمية وتدعم بشكل كامل جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز الحوار والمصالحة والسلام والاستقرار في ميانمار.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين – الأمين العام المساعد خالد الخياري والمديرة ليزا دوتن – على المعلومات التي قدماها. وأرحب أيضا بممثلي ماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش في هذه الإحاطة.

إن من المناسب عقد هذه الجلسة بشأن ميانمار بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية المتدهورة في البلد، والتي تمثل تحديا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة. فبعد مرور ثلاث سنوات على الانقلاب العسكري، يرزح السكان المدنيون تحت وطأة العنف. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة التقارير المتواترة عن أعمال العنف ضد الأقليات، ولا سيما الروهينغيا وفي ولاية راخين، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

ونلاحظ بقلق التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على البنية التحتية المدنية، لا سيما في ولاية راخين، بما في ذلك على المرافق الصحية والتعليمية ومرافق الطاقة والأعمال، والتي لا تزال تعوق توفير الخدمات العامة الأساسية والخدمات الخاصة والإنسانية، مما يؤدي إلى تفاقم المستويات المرتفعة للمرض وانعدام الأمن الغذائي في البلد.

ووفقا لتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسف، فإن أكثر من مليوني شخص نازحون داخليا ويعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر، ويحتاج أكثر من 18 مليون شخص، بينهم 6 ملايين طفل، إلى الدعم الإنساني والحماية. وثمة زخم لأن يعجل مجلس الأمن باتخاذ تدابير لإيجاد حل سياسي وإحلال السلام في ميانمار.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على ثلاث نقاط.

أولا، تدين سيراليون جميع أشكال العنف ضد المدنيين وتدعو إلى حماية المدنيين. ووفقا للتقارير، أسفرت الجهود التي بُذلت مؤخرا للسيطرة على المراكز الحضرية الرئيسية وكتائب المشاة عن قصف مدفعي عشوائي أدَّى إلى سقوط العديد من المدنيين بين قتيل وجريح. ويجب على أطراف النزاع عدم استخدام الأسلحة المتفجرة في الأحياء المكتظة بالسكان، بما في ذلك الأسواق ودور العبادة. ينبغي ألا يكون الاعتماد على المدفعية والدعم الجوي عن قرب استراتيجية احتياطية في حالة فقدان القدرة على تنفيذ العمليات البرية الهجومية. ونردد ما أعرب عنه الأمين العام من شواغل إزاء اتساع نطاق النزاع في ولاية راخين الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم أوجه الضعف والتمييز القائمة من قبل، وهو ما يفضي إلى نزوح المزيد من المدنيين.

ثانيا، ينبغي الاستفادة من آلية الترويكا التي أنشأتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا استفادة كاملة. ووفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يدعم مجلس الأمن دعما كاملا تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي وافقت عليه الرابطة في عام 2021 في هدفه المتمثل في ”استعادة السلام والاستقرار والتوصل إلى حل سياسي شامل تقوده ميانمار وتملك زمامه“. ويجب أن يكفل المجلس التزام جميع الأطراف بتوافق الآراء ذي النقاط الخمس بوصفه نقطة مرجعية رئيسية.

إن وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء ميانمار عامل تمكيني رئيسي لعملية سلمية وديمقراطية. ونحيط علما بالاتصالات التي أجراها في وقت سابق من هذا العام سعادة السيد ألونكيو كيتيخون، المبعوث الخاص المعني بميانمار الذي عينه رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع قيادة المجلس العسكري ومجلس إدارة الدولة في ميانمار وبعض قادة الجماعات العرقية المسلحة التي كانت ملتزمة باتفاق وقف إطلاق النار غير الرسمي على مدى عام، فضلا عن الجماعات العرقية المسلحة الأخرى في بانكوك، تايلند. ونرى أن تلك الاتصالات مهمة تمشيا مع ما ورد في القرار 2669 (2022) من التزام بدعم الحوار البناء والمصالحة وبدعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية.

ثالثا، يجب أن تكفل الأطراف إيصال المساعدات والمعونة الإنسانية بلا عوائق أو قيود إلى أكثر من 18 مليون شخص يحتاجون إلى الدعم الإنساني. ونستنكر تعرض عمال الإغاثة، وخاصة في ولاية راخين، للهجمات والعنف. إن هذا يعطل العمليات الإنسانية وتترتب عليه في نهاية المطاف آثار مدمرة على بقاء المدنيين.

وفي هذاالصدد، ندعو إلى تكثيف الجهود لضمان وصول وتسليم المساعدات الإنسانية بلا عوائق إلى المدنيين في ميانمار، فضلا عن تعزيز الآليات التعاونية بين منظمات الإغاثة، بما فيها المنظمات المرتبطة برابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. كما ندعو إلى زيادة الدعم التمويلي لضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى ما يقرب من 5,3 ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة العاجلة.

في الختام، ندعو إلى وحدة أعضاء المجلس من أجل تلبية الحاجة الملحة إلى حل سلمي في ميانمار، بما يتماشى مع القرار 2669 (2022) الذي يدعم مركزية توافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فضلا عن الحاجة إلى آليات فعالة للتعاون والرصد والإبلاغ في الإجراءات السياسية والإنسانية.

وتظل سيراليون ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

لا يزال يساور غيانا قلق شديد إزاء الحالة في ميانمار، بما في ذلك الحالة الإنسانية التي تشهد تدهورا سريعا. ونلاحظ من أحدث تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الأزمة في ميانمار أصبحت تتسم بارتفاع أعداد النازحين وبيئة أمنية هشة وتصاعد الاحتياجات غير الملبّاة، حيث يحتاج 18,6 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام 2024. إن حالة انعدام الأمن الغذائي مزرية، مع تأثر 12,9 مليون شخص وتعرض الأطفال والنساء الحوامل أكثر من غيرهم لسوء التغذية. كما يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة في ولاية راخين، خاصة بعد هجمات 29 شباط/فبراير.

ونشيد بإعلان ميانمار وتايلند مؤخرا عن مبادرة رائدة لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية للأشخاص الذين يعيشون في ولاية كايين، ونأمل أن يُوسَّع نطاق هذا النموذج الإيجابي للتعاون الإقليمي، نظرا لحجم الاحتياجات غير الملباة في جميع أنحاء البلد.

ومما يضاعف التحديات المطروحة القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. ومع أننا نقر بإعلان ميانمار عن تمكين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في ولاية راخين من إيصال المساعدات الإنسانية، فإننا نلاحظ أن وكالات المعونة لا تزال تواجه قيودا في الوصول إلى مناطق النزاع. وكما أفادت المديرة دوتن، لا يزال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يواجه قيودا شديدة على الوصول وعوائق بيروقراطية، مع اعتقال واحتجاز 185 من عمال الإغاثة.

وتشيد غيانا بتفاني العاملين في المجال الإنساني في ميانمار وتطالب بمنحهم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة، بما في ذلك ولاية راخين. كما يجب إعادة فتح طرق الإمداد التي تربط راخين بأجزاء أخرى من ميانمار بالكامل لتقليل التأثير الذي خلّفه نقص الغذاء وارتفاع الأسعار في المناطق المتضررة. ونحث أيضا على تزويد العاملين في المجال الإنساني بالموارد اللازمة ونشجع الدول الأعضاء على زيادة الدعم الموجه إلى الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة لعام 2024.

وتتشاطر غيانا الرأي القائل بأنه لا يمكن لأي حل للأزمة الإنسانية أن يصمد ما لم يكن هناك وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني في ميانمار وإجراء حازم لمعالجة الحالة السياسية والاقتصادية في البلد. لقد رأينا تقارير عن استمرار الهجمات على المدنيين وحالات الاحتجاز القسري وتجنيد الشباب. وتشير التقارير الصادرة عن مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن بعض الروهينغيا، بمن فيهم أطفال صغار جدا، قُتلوا أو جُرحوا نتيجة القصف والغارات الجوية المستمرة التي يشنها الجيش في ولاية راخين. واختُطف بعضهم وأُجبروا على الانضمام إلى صفوف الجيش.

وتدين غيانا بشدة أي هجمات موجهة ضد المدنيين وتجنيد القوات المسلحة والجماعات المسلحة للأطفال واستخدامهم، وكلها انتهاكات واضحة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونطالب بوضع حد فوري لتلك الأفعال المشينة وغير القانونية.

كما ندعو إلى العودة الآمنة والكريمة للاجئين الروهينغيا وغيرهم من النازحين داخليا ونحث جميع أطراف النزاع في ميانمار على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والامتثال لها امتثالا كاملا.

في الختام، تدعو غيانا إلى الامتثال الكامل للقرار 2669 (2022) وإلى التنفيذ السريع لتوافق الآراء ذي الخمس نقاط لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونتطلع أيضا إلى تعيين المبعوث الخاص للأمم المتحدة في الأيام المقبلة.

وسنواصل العمل مع زملائنا أعضاء المجلس في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية في ميانمار.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر خالد الخياري وليزا دوتن على إحاطتيهما.

يساور فرنسا بالغ القلق إزاء العنف والفظائع المستمرة التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم في بورما ضد السكان. يواصل النظام الذي انبثق عن الانقلاب ذبح المدنيين. ويتسبب العنف العشوائي الذي يمارسه المجلس العسكري في خسائر فادحة في صفوف أكثر الفئات ضعفا، بما في ذلك الأطفال، في تحد للقانون الدولي. ويواصل قصف القرى والمستشفيات ومخيمات اللاجئين والمدارس، كما فعل في 5 شباط/فبراير في ولاية كاياه.

ويساورنا القلق إزاء مصير اللاجئين النازحين داخليا، ولا سيما من أقلية الروهينغيا. إن الحالة في ولاية راخين اليوم مزرية تماما وتهدد الاستقرار الإقليمي. ولا يزال المجلس العسكري يعرقل إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها والتي يحتاجها الشعب على وجه الاستعجال، كما هو الحال في جميع أنحاء البلد، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. ويواصل المجلس العسكري انتهاك حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات اللائي ما زلن يتعرضن للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي.

وفي ظل تلك الظروف، نظل في حالة تعبئة وندعو المجتمع الدولي إلى التزام أكثر حزما. وواصلت فرنسا زيادة مساعداتها الإنسانية للشعب البورمي والتي ارتفعت إلى 6,5 ملايين يورو في عام 2023، أي أكثر من ضعف ما كانت عليه في عام 2022. وندعو إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية وصولا كاملا وآمنا وبلا عوائق إلى الإقليم بأسره وإلى جميع المحتاجين.

وتواصل فرنسا دعمها المالي للشعب البورمي، ولا سيما لبرامج المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بورما وبنغلاديش. ونشيد أيضا بالدور الذي تضطلع به بنغلاديش التي تظهر باستمرار تضامنها باستضافة مئات الآلاف من اللاجئين على أراضيها. ومن الضروري تهيئة الظروف للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين.

وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2669 (2022). وندعو إلى وقف العنف وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي ورئيس الجمهورية وين مينت.

وتواصل فرنسا، بالتعاون مع شركائها الأوروبيين، سياستها المتعلقة بالجزاءات ضد النظام المنبثق عن الانقلاب.

وتدعم فرنسا آلية التحقيق المستقلة لميانمار التي تقوم بعمل أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان في بورما التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وترحب فرنسا بعمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، الذي جددت ولايته للتو.

أخيراً، تؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل لجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى حل الأزمة، على أساس توافق الآراء المكون من خمس نقاط. ويجب أن يكون مجلس الأمن قادراً على دعم تلك الجهود إذا لزم الأمر. وتذكّر فرنسا بالتزامها بالعمل مع جميع بلدان الرابطة، وكذلك مع جميع جيران ميانمار الذين لهم دور مركزي يؤدونه، بما في ذلك فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية.

وندعو إلى التعيين السريع للمبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار ونرحب بإعلان هذا الصباح بأن التعيين وشيك.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة وأشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة. وننوه أيضاً بحضور ممثلي بنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا في هذه الجلسة.

لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء تفاقم النزاع وتدهور الحالة في ميانمار، مع عدم وجود علامات مشجعة على إحراز تقدم نحو الحل. وقد ثبت أن النهج العسكري السائد غير فعال وغير مستدام، مما أدى إلى حلقة مفرغة من العنف. إن الأعمال المروعة ضد المدنيين، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات التعسفية، وحالات الاختفاء، والعنف الجنسي، والهجمات على الأطفال، مستمرة بلا هوادة وبإفلات من العقاب. ينتج النزاع الذي طال أمده آثاراً إقليمية غير مباشرة مزعزعة للاستقرار ويهدد السلام والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يبقي اهتمامه مركزاً على تلك الأزمة المعقدة.

وتعدّ حالة الطوارئ الإنسانية من بين أكثر الجوانب وضوحاً وإيلاماً، حيث وقع الملايين في الفاقة ويحتاجون إلى الحماية. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج 18,6 مليون شخص، بما في ذلك 2,8 مليون نازح داخلياً، إلى مساعدة إنسانية عاجلة في عام 2024 – وهو رقم ربما يكون أعلى بسبب القيود على إمكانية الوصول. ومن المفجع أن 3,2 مليون شخص فقط يتلقون المساعدات حالياً. وهذا يوضح أن حالة الطوارئ الإنسانية هي من بين أكثر العواقب وضوحاً وإيلاماً، حيث أن الملايين في حاجة ماسة إلى المعونة والحماية.

وعلى الرغم من عدم وجود حلول إنسانية لمثل هذه الأزمات الناجمة عن النزاعات، فإننا نناشد للحصول على تمويل إضافي لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، والتي تم تمويلها بنسبة 7 في المائة فقط، مما يترك الاحتياجات الهائلة دون تلبية. ومن الأهمية بمكان تقديم المزيد من المساهمات للتخفيف من المعاناة الهائلة للمدنيين.

في العديد من النزاعات، يتحمل السكان المدنيون، ولا سيما النساء والفتيات والأطفال، وطأة العنف والفظائع، وميانمار ليست استثناء. فحماية المدنيين تشكّل حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني. وهذا ليس خياراً؛ بل هو أمر إلزامي. وتمشياً مع القانون الدولي الإنساني، نشدد على ضرورة أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بحماية المدنيين، مع التقيد الصارم بمبادئ التمييز والحيطة والتناسب. لا يزال المدنيون، ولا سيما النساء والفتيات والأطفال، يدفعون أعلى تكلفة في النزاع.

وما فتئت موزامبيق تدعو إلى الحل السلمي للنزاعات. وفي ذلك الصدد، نشجع وندعم بشدة جهود التيسير الجارية التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأدوار البناءة التي تضطلع بها الجهات الإقليمية المعنية. ونحثّ جميع الأطراف في ميانمار على التنفيذ الكامل لتوافق آراء الرابطة المكون من خمس نقاط والامتثال للقرار 2669 (2022) بوصفه الأساس المتين لحل سياسي مستدام.

وثمة دور لا غنى عنه للأمم المتحدة في هذا الصدد. ونتطلع إلى تعيين المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى ميانمار في الوقت المناسب لتكثيف جهود التيسير. لا يمكن حل الأزمة وتخفيف معاناة شعب ميانمار التي لا توصف إلا من خلال الحوار الشامل والتسوية السياسية التفاوضية.

في الختام، تؤكد موزامبيق مجدداً دعمها الثابت لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة والسلام المستدام في ميانمار.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

لا تزال سلوفينيا تشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد النزاع في ميانمار، الذي اتسع الآن ليشمل جميع أنحاء البلد. لقد دفعت ثلاث سنوات من الحكم العسكري بميانمار إلى أزمة عميقة، مما لا يهدد استقرارها وطابعها المتعدد الأعراق وحسب، بل أيضاً استقرار المنطقة. لقد بات القتال المتزايد في ولاية راخين يؤجج النزوح في الأشهر الأخيرة، ولا سيما الهجمات التي شنها الجيش في مارس/آذار، وقد أدى إلى تفاقم مواطن الضعف والتمييز.

وتجدد سلوفينيا إدانتها للانقلاب العسكري ولجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في دعواته إلى حماية المدنيين ومنع المزيد من التحريض على التوترات الطائفية. ويساورنا قلق بالغ إزاء زيادة استخدام الضربات الجوية من جانب العسكريين وإزاء تدفق الأسلحة والمعدات، المستخدمة في ارتكاب الفظائع، والتي ينبغي تقييدها.

وأود أن أدلي بالملاحظات التالية:

أولاً، ترحب سلوفينيا بالدور المركزي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تيسير التوصل إلى حل للأزمة وبجهودها لتنفيذ خطة توافق الآراء ذات النقاط الخمس. تزداد الحالة في ميانمار سوءاً، ونشجع الرابطة على مواصلة جهودها الرامية إلى استعادة السلام والديمقراطية والحكم المدني في البلد. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الحالة الجارية في ميانمار تستحق إجراء مناقشات منتظمة في مجلس الأمن، مع كفالة التنسيق الوثيق مع الرابطة، ونأسف لأن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على بيان صحفي بشأن الحالة المتدهورة والمعاناة الإنسانية.

ثانياً، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في ميانمار، حيث أصبحت النساء والفتيات مرة أخرى من بين أكثر السكان ضعفاً، وهن معرضات بشكل خاص لخطر العنف الجنسي والاتجار بالبشر. وندين جميع العراقيل المتعمدة أمام المساعدة الإنسانية، بما في ذلك القيود التي يفرضها الجيش على الاتصالات والحركة، وترهيب العاملين في المجال الإنساني. تشكل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن المبادئ الإنسانية. وندعو مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونشيد بالعاملين المحليين في المجال الإنساني الذين يواصلون جهودهم لتقديم المساعدة للمحتاجين.

بالإضافة إلى ذلك، يتدهور الوضع الإنساني في ولاية راخين تدهوراً خطيراً، بما في ذلك بالنسبة للروهينغيا. ونشدد على أن الظروف الراهنة في ميانمار لا تسمح بعودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة للاجئين والنازحين داخلياً إلى ديارهم. يطيل ذلك أمد الوضع المزري للاجئين الروهينغيا في البلدان المجاورة، فضلاً عن النازحين داخلياً والعائدين وعديمي الجنسية في ميانمار. ونشيد ببنغلاديش لاستمرارها في استضافة أكثر من مليون لاجئ من ميانمار.

ثالثاً، ندين بشدة العنف العشوائي الذي يمارسه الجيش ضد شعب ميانمار والذي يرقى إلى انتهاكات وتجاوزات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجيش إلى وقف العنف ضد شعبه، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص في ميانمار. وندعو إلى العدالة والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نعرب عن دعمنا القوي لعمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار والتحقيقات والإجراءات التي تجريها المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، بما فيها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

إن إعلان الجيش مؤخرا عن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية مثير للقلق، إذ يمكن إخضاع الشابات والشبان للتجنيد الإلزامي من دون عملية استثناف. وقد تترتب على ذلك عواقب وخيمة على تمتعهم بحقوقهم الإنسانية. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بالتجنيد القسري والاختطاف وغيرهما من أشكال سوء المعاملة والعنف، لا سيما في ولاية راخين. ويظل يساورنا القلق إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاع المسلح من قبل مختلف الأطراف.

لقد عانى شعب ميانمار لفترة أطول مما ينبغي، ويجب عدم تجاهل نداءه من أجل السلام. وندعو إلى تنفيذ القرار 2669 (2022) تنفيذا كاملا وإلى مسار نحو الانتقال الديمقراطي مع العودة إلى الحكم المدني، فضلا عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده للتوصل إلى نهج موحد لحل هذه الأزمة؛ وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى التعيين الفوري لمبعوث خاص لميانمار. ونحن بحاجة إلى العمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل

وقف العنف وتمهيد الطريق لتحقيق الاستقرار والسلام والديمقراطية في ميانمار.

السيد دلا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أحيط علما بالمعلومات التي قدمها السيد خالد خياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، والسيدة ليسا دوتن، مديرة التمويل في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما أرحب بحضور ممثلي ماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش في هذه الجلسة.

يعرب وفد بلدي عن دعمه وتضامنه مع السكان المدنيين في ميانمار، الذين يواجهون عواقب ثلاث سنوات من العنف وانعدام الأمن منذ الانقلاب الذي نفذته الطغمة العسكرية في شباط/فبراير 2021. وتعيد إكوادور التأكيد على أن هدف تحقيق السلام المستدام في ميانمار لن يكون ممكنا إلا من خلال التنفيذ الفعال للقرار 2669 (2022) وإعادة إرساء سيادة القانون وإنشاء نظام شفاف للمساءلة يقدم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، فإننا نحث الطغمة العسكرية على وقف الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين وإطلاق سراح السجناء السياسيين والتوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار والتقيد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في توافق الآراء ذي النقاط الخمس.

وتشارك إكوادور الأمين العام قلقه إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وتصاعد العنف في ميانمار، وتدعو إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والعودة إلى المسار الدبلوماسي الذي اقترحته رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأيده المجتمع الدولي.

لقد أعربنا، خلال الأشهر القليلة الماضية في المجلس، عن رفضنا لجميع أشكال الاستخدام العشوائي للقوة، الذي تتحمل النساء والأطفال وأفراد الأقليات العرقية والدينية عواقبه بشكل غير متناسب. وقد وضع تصاعد النزاع في جميع أنحاء الإقليم، ولا سيما في ولاية راخين، السكان المدنيين في حالة من الضعف الشديد وتسبب في تشريد جماعي للسكان، تغذيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكما سمعنا في الإحاطة التي نظمتها مالطة أمس (انظر S/PV.9594)، حرم 6 ملايين طفل من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة للاستهداف المتعمد للمدارس والمستشفيات، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

واعترافا بالعدد المتزايد من ضحايا العنف والأطفال والشباب الذين تجندهم الميليشيات والأشخاص الذين قتلوا واحتجزوا تعسفا وعذبوا وتزايد استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، يتحتم على مجلس الأمن أن يواصل النظر عن كثب في الحالة في ميانمار. وفي ذلك السياق، تعتقد إكوادور أنه يجب حماية سلامة وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية وأنه يجب إزالة العقبات البيروقراطية والممارسات التمييزية التي تمنعهم من تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الفئات السكانية التي تمس حاجتها إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان المضيفة للاجئين احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية والعمل بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة للتوصل إلى حلول دائمة تسترد كرامة ورفاه الأشخاص المتنقلين.

وأخيرا، تعيد إكوادور تأكيد دعمها لآلية التحقيق المستقلة لميانمار وأفرقة الأمم المتحدة في الميدان، وتأمل أن تترجم جهودها المشتركة إلى إجراءات ملموسة ترمي إلى تحقيق العدالة والسلام والديمقراطية في ميانمار.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما. كما أشكر المملكة المتحدة على طلبها عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الأزمة المتفاقمة التي يفرضها جيش ميانمار على شعبها. وكذلك أرحب بممثلي بنغلاديش وماليزيا وإندونيسيا في هذه الجلسة.

إننا ندين فظائع النظام العسكري المستمرة وانتهاكاته لحقوق الإنسان. ونشعر بالرعب لسماع تقارير مستمرة عن حرق القرى والتعذيب وقطع الرؤوس وغيرها من الأعمال الوحشية التي ارتكبت في خضم النزاع. تمثل الحالة في ميانمار تهديدا متزايدا للأمن الدولي، لا سيما بالنسبة للأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فقد

أصبحت ميانمار أكبر منتج للأفيون في العالم ومركزا للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومحركا للعديد من أزمات اللاجئين الكبرى.

سنسترعي الانتباه إلى ثلاث مسائل هامة اليوم: الضربات الجوية المدمرة التي يشنها جيش ميانمار على المدنيين والبنية التحتية المدنية، والعواقب المتعددة الأجيال للذخائر غير المنفجرة المتناثرة في البلد، والحاجة الملحة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق.

أولا، في الأشهر الخمسة الماضية، زادت الضربات الجوية التي يشنها جيش ميانمار على المدنيين خمسة أضعاف. فبين نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وأوائل مارس/آذار 2024، نفذ الجيش 588 غارة جوية في جميع أنحاء ميانمار، 34 في المائة منها أضرت بمدنيين. ذلك بالإضافة إلى الغارات الجوية والقصف والحرق المتعمد من قبل النظام الذي دمر المنازل والمدارس ومرافق الرعاية الصحية وأماكن العبادة منذ أن استولى الجيش على السلطة بشكل غير قانوني قبل ثلاث سنوات. ولذلك، أود أن أذكر زملائي في المجلس بدعوات الجمعية العامة لاتخاذ تدابير للحد من تدفق الأسلحة والنداءات المتكررة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل زيادة دعم الأمم المتحدة. وندعو المجلس مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير لتقييد حصول الجيش على وقود المحركات النفاثة بغية إعاقة قدرته على شن غارات جوية. وقد حان الوقت لكي يتخذ المجلس إجراء.

ثانيا، أدت الذخائر غير المنفجرة الناجمة عن سنوات النزاع والاستخدام المتزايد للألغام الأرضية من قبل جميع أطراف النزاع في ميانمار إلى أن تصبح الدولة واحدة من أكثر البلدان تلوثا بالمتفجرات في العالم. فيقتل أو يصاب ما معدله ثلاثة أشخاص كل يوم بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في ميانمار، مما يضاعف الحالة المأساوية أصلا. وبالأمس تحديدا، ذكرت اليونيسيف أن عدد الضحايا المدنيين من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب زاد بأكثر من الضعف في العام الماضي. وبدون نهج شامل وعمل عالمي، سيزداد عدد ضحايا تلك الظروف المروعة كل عام لعقود قادمة. ونحث جميع أصحاب المصلحة في ميانمار على السماح فورا بإزالة الألغام وإزالة الذخائر غير المنفجرة.

وأخيرا، يجب زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفئات الضعيفة في ميانمار. وقد ساهمت الولايات المتحدة بحوالي 2.4 بليون دولار منذ عام 2017 استجابة لأزمة الروهينغيا في ميانمار وبنغلاديش والمنطقة. ونناشد بقوة المانحين الآخرين زيادة الدعم لخطط الاستجابة الإنسانية الحاسمة تلك.

إن التمويل مهم، لكنه لا يحدث فرقا إلا إذا تمكن العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلى المحتاجين. ولذلك، نحث على السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول من دون عوائق واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان استقلال وسلامة وأمن العاملين في المجالين الإنساني والطبي. ولم يكن للأمم المتحدة شخص مقيم إقامة دائمة أو منسق للشؤون الإنسانية أو كلاهما في ميانمار منذ أكثر من ثلاث سنوات، وقد انقضت الآن 10 أشهر منذ أن ترك آخر مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بميانمار الاضطلاع بذلك الدور. ومنذ ذلك الحين، ازدادت الحالة سوءا. ونتطلع إلى تعيين الأمين العام لمبعوث خاص إلى ميانمار دون مزيد من التأخير. ومع وجود 2.8 مليون نازح داخليا ومقتل ما يقرب من 000 5 مدني، تتطلب الحالة تدخل القيادة العليا للأمم المتحدة لتخفيف المعاناة واستئناف السعي في مسار الديمقراطية الشاملة.

لقد اتخذ المجلس خطوة أولى مهمة لتحسين حياة سكان ميانمار – وهي اتخاذ القرار 2669 (2022). ولكن الجيش تجاهل القرار وتوافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي تم التوصل إليه في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إذ يُمعِن في إدامة العنف ضد الشعب في ميانمار. ولا يؤدي هذا التجاهل إلا إلى تكثيف الجهود ليتخذ مجلس الأمن تدابير إضافية لصون السلم والرخاء والأمن في ميانمار والمنطقة. ويجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا لدعم جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات لمعالجة تلك الشواغل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): شهدت ولاية راخين في ميانمار تجدد القتال في الآونة الأخيرة. وقد أطلعنا مقدما الإحاطتين للتو على آخر تطورات الحالة، وأفصحت سلطات ميانمار علنا عن موقفها من النزاع، وفعلت الأطراف المعنية الشيء نفسه.

إن النزاع في ولاية راخين، في جوهره، شأن داخلي لميانمار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل موضوعيا ومحايدا، ومن أجل احترام سيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، أن يشجع الأطراف المعنية ويساعدها على تجاوز خلافاتها من خلال الحوار والتشاور بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء الأعمال القتالية في أقرب وقت ممكن والعمل معا لحماية السلام والاستقرار في ميانمار.

والصين بصفتها جارة صديقة لميانمار، تتابع عن كثب التطورات في ولاية راخين وتواصل جهودها لتعزيز السلام والحوار من خلال قنوات متعددة. ويحدونا الأمل أن تتوخّى الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس، وأن توقف القتال في أقرب وقت ممكن، وأن تحمي سلامة وأمن المدنيين، وأن تحل المشاكل بالحوار والتشاور. وفي الوقت الذي نتحدث فيه، يزور وفد صيني ميانمار للقيام بجهود التواصل والوساطة بشأن الوضع في ولاية راخين. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بنَّاء في تحقيق استقرار الأوضاع في الميدان في أقرب وقت ممكن.

ومنذ اندلاع النزاع في ولاية راخين في عام 2017، دخلت أعداد كبيرة من الناس بنغلاديش هربا من الفوضى. وقدَّمت حكومة بنغلاديش والسكان المحليون مساعدات سخية للاجئين وقدموا تضحيات كبيرة. وتُقدِّر الصين جهود بنغلاديش وإسهاماتها.

ويجب إعادة الذين فروا من الاضطرابات إلى وطنهم تدريجيا من خلال الحوار والمشاورات بين ميانمار وبنغلاديش. ولقد تأثَّرت عملية الإعادة إلى الوطن من جراء التصاعد الأخير للقتال في ولاية راخين. وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال جهود التنسيق والتيسير التي تبذلها بلدان المنطقة والأمم المتحدة، أقامت ميانمار وبنغلاديش أساسا جيدا لتعزيز عملية الإعادة إلى الوطن. وعلاوة على ذلك، لم تتغيَّر رغبتهما وتصميمهما على مواصلة هذا التعاون. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي يبذلها البلدان للدخول في حوار مباشر وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة من أجل تهيئة الظروف المواتية وتهيئة بيئة تمكن عملية الإعادة إلى الوطن.

إن ميانمار وبنغلاديش جارتان صديقتان للصين التي تبذل جهودا دبلوماسية نشطة لتسهيل العودة إلى الوطن. لقد طرحنا نهجا من ثلاث مراحل لحل مسألة راخين وقدمنا العديد من شحنات المساعدات الإنسانية إلى ميانمار وبنغلاديش. ويسَّرنا التوصل إلى تفاهمات مشتركة مهمة بين الجانبين. والصين على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمها ومساعدتها من أجل التوصل إلى حل قريب لمسألة الإعادة إلى الوطن.

إن موضوع هذا الجلسة هو الحالة في ولاية راخين. ولكن بعض الأعضاء لم يتحدثوا إلا عن الحالة السياسية في ميانمار. وأود أن أشير إلى أنه لا توجد حلول سريعة، ناهيك عن حل خارجي لمسألة ميانمار. وفي نهاية المطاف، فإن إمكانية حلها على النحو السليم تتوقف على ميانمار نفسها وحدها وقد تكون مرهونة بها. وسواء كان انتقالا ديمقراطيا أو مصالحة وطنية، فإن الأمر متروك لجميع الأطراف والفصائل في ميانمار لاتخاذ إجراءات تخدم مصالح البلد وشعبه على أفضل وجه وحل المشاكل بالحوار والتشاور في إطار الدستور والقانون.

إن ميانمار عضو مهم في أسرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومنذ بداية العام، وبفضل جهود التيسير التي قامت بها رئاسة لاو لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وجهود أعضائها، أحرزت الرابطة تقدما إيجابيا في مجال التواصل مع ميانمار وتقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الدور القيادي للرابطة، وأن يحترم أساليب عمل الرابطة، وأن يعزز تضامن الرابطة، وأن يحافظ على الزخم الإيجابي الذي تحقق بشق الأنفس.

لقد ذكر بعض أعضاء المجلس أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ المزيد من الخطوات بل وأن يفرض جزاءات على ميانمار. تعارض

الصين هذا النهج، لأن القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأعمال القتالية والمواجهة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الصين تربطها بميانمار الجبال والأنهار وأن سياسة الصداقة التي تنتهجها الصين مع ميانمار تتسع لتشمل جميع أبناء شعب ميانمار. ويحدونا أمل صادق في أن تنعم ميانمار بالاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وستواصل الصين تقديم المساعدة بكل ما في وسعها، وأداء دور بناء لبلوغ تلك الغاية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أبدأ بشكر الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

قبل شهرين فقط، اجتمع المجلس (انظر S/PV.9541) للنظر في الوضع المتردي في ميانمار بعد ثلاث سنوات من الانقلاب. ومنذ ذلك الحين، تصاعدت الفظائع التي يرتكبها المجلس العسكري، وتسبَّبت في معاناة لا توصف للمدنيين، لا سيما في ولاية راخين.

وإننا نشعر بقلق عميق لتصاعد النزاع في ولاية راخين. ومما يبعث على القلق البالغ التقارير التي تفيد بأن الجيش شن غارات جوية عشوائية، بما في ذلك تلك التي شنها في بلدة مينبيا قبل ثلاثة أسابيع، والتي قيل إنه سقط فيها كثير من المدنيين بين قتيل وجريح، ومن بينهم أطفال. وإننا ندين بشدة تلك الأفعال.

لقد تمكنوا من ارتكاب تلك الوحشية بفضل التدفق المستمر للأسلحة والتكنولوجيا من مصادر خارجية إلى ميانمار. ولا نزال ندعو المجلس إلى مواصلة إعادة تقييم الحالة في ميانمار ووقف حصول العسكريين على الأسلحة والمواد ذات الصلة، بما في ذلك وقود الطائرات، والتي تستخدم في ارتكاب هذه الجرائم.

ويمثل تفعيل قانون التجنيد مستوى جديدا من التدني في حملة المجلس العسكري ضد نفس الأشخاص الذين من المفترض أن يحميهم. ومن خلال التجنيد القسري للشباب والشابات، فإن المجلس العسكري لا يديم حكمه الإرهابي فحسب، بل يعزز أيضا قدرته على ارتكاب المزيد من الفظائع مع ترويع السكان.

والحالة تتدهور كل ساعة، حيث يضطر الشباب إلى الفرار من البلد لتجنب التجنيد. وتتعرض النساء والفتيات بشكل متزايد للزواج المبكر والاتجار بهن وغيرهما من أشكال الاستغلال والعنف الجنساني. ويقف المدافعون عن حقوق الإنسان للمرأة ومنظمات المجتمع المدني في ميانمار في الخطوط الأمامية للاستجابة. وهم بحاجة إلى دعم عاجل، ويجب رفع القيود الكبيرة المفروضة على عملياتهم.

وفي ولاية راخين، يُجبَر الروهينغيا الآن على القتال من أجل مؤسسة جردتهم بشكل ممنهج من حقوقهم، واضطهدتهم، وحرمتهم من الحصول على الخدمات الأساسية. وتكرر مالطة دعواتها إلى المساءلة ودعمها لدور آلية التحقيق المستقلة في ميانمار وللتحقيقات أو الإجراءات التي تجريها المحاكم والهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وتشكر مالطة بنغلاديش على توفير المأوى لما يقرب من مليون لاجئ من الروهينغيا النازحين.

واليوم ننضم إلى الآخرين في إعادة التأكيد، مرة أخرى، على مركزية دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تلك العملية، ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الوساطة التي تبذلها هذه الرابطة، تمشيا مع توافق الآراء المكون من خمس نقاط. بيد أن الأحداث الأخيرة أظهرت ضرورة أن يفعل المجلس المزيد.

فالعنف الذي لا نزال نشهده في جميع أنحاء ميانمار يتطلب متابعة جدية من مجلس الأمن. وبعد مرور ستة عشر شهرا على اتخاذ القرار 2669 (2022)، لم تُحتَرم دعوة المجلس إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف في ميانمار. ويجب ألا تراودنا أي أوهام، فالحلول الفعالة تتطلب إجراء حاسما من مجلس الأمن. ونتطلع إلى تعيين مبعوث خاص في الأيام المقبلة. ويتعين على المجلس أن يقف بشكل لا لبس فيه إلى جانب شعب ميانمار. ولا بد أن يكفل إنهاء

العنف نهائيا وعودة الحكم المدني بعد ذلك على نحو يشمل الديمقراطية وسيادة القانون. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء حاسم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبد الكريم (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود ماليزيا أن تشكر مالطة على عقد جلسة الإحاطة المفتوحة اليوم. وتود أيضا أن تشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري والمديرة ليزا دوتن على إحاطتيهما.

لا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق وبالجزع إزاء التطورات في ميانمار، ولا سيما ما تورده التقارير عن تزايد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب في ولاية راخين.

وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في آذار/مارس أن ما يقدر بنحو 500 148 شخص قد نزحوا حديثا في راخين وباليتوا في ولاية تشين منذ انهيار وقف إطلاق النار غير الرسمي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وقد يؤدي تكثيف الغارات الجوية والقصف المدفعي، الذي يؤثر على 15 بلدة من أصل 17 بلدة في راخين، إلى زيادة عدد النازحين، ومعظمهم من الروهينغيا الضعفاء بالفعل.

وتدين ماليزيا أعمال العنف والتشريد والقمع الوحشية التي تُرتكب ضد الروهينغيا. كما نشعر بانزعاج بالغ إزاء التقارير الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة التي تشير إلى التجنيد القسري واستخدام الجيش للروهينغيا كدروع بشرية. ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي صامتا في مواجهة هذه الفظائع. ويجب ألا نسمح بتراجع الاهتمام الدولي بهذه الأزمة.

وفي هذا الصدد، نطالب باتخاذ إجراءات فورية وملموسة لوقف العنف وحماية المدنيين وضمان إيصال المعونة الإنسانية بلا عوائق إلى المحتاجين إليها دون تمييز. ويشكل دعم المجتمع الدولي لجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال توافق الآراء ذي الخمس نقاط أمرا هاما. ويشمل ذلك التنفيذ الكامل والفعال للقرار 2669 (2022).

ويجب أيضا معالجة السبب الجذري. فقد أدت القوانين والسياسات التي تحرم الروهينغيا من حقوقهم الأساسية في المواطنة إلى إدامة المعلومات المغلوطة والعنصرية ضدهم. لقد جعلت الروهينغيا عديمي الجنسية وانتهكت بوضوح القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن المساعدة الإنسانية المستدامة والدعم السياسي ضروريان لضمان سلامة جميع المجتمعات وأمنها في ولاية راخين ولتسهيل العودة الآمنة والطوعية والكريمة للروهينغيا النازحين إلى موطنهم الأصلي في ولاية راخين. ويجب أن يقوم المجتمع الدولي بالمزيد لتوفير استجابة منسقة ومستدامة للحالة في ميانمار. وينبغي أن نبذل المزيد من الجهود لتهيئة بيئة مؤاتية لاستعادة الديمقراطية في ميانمار. وتظل تطلعات شعب ميانمار ومصالحه ذات أهمية قصوى ويجب تحقيقها.

ولا تزال ماليزيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين الروهينغيا في جنوب شرق آسيا. ونحث المجتمع الدولي على دعم الجهود الرامية إلى إعادتهم إلى وطنهم أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة. ولا تزال ماليزيا متمسكة بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الرابطة والمجتمع الدولي لإنهاء العنف المروع والأزمة الإنسانية المؤسفة في ميانمار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد خالد الخياري والمديرة ليزا دوتن على إحاطتيهما الثاقبتين.

يساور إندونيسيا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في ميانمار. ومما يبعث على الجزع العدد الهائل من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في عام 2024 الذي أشار إليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقديراته، وهو 18,6 مليون شخص، أي ثلث السكان.

ويثير تصاعد العنف في ولاية راخين القلق أيضا. ولن يؤدي إلا إلى وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين وإلى النزوح. وفي الوقت الحالي، نزح 2,7 مليون شخص في جميع أنحاء ميانمار، وما فتئ أكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا يلتمسون اللجوء عبر

الحدود. وأصبح العديد من اللاجئين ضحايا للاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، بمن فيهم الآلاف الذين وصلوا إلى إندونيسيا. وقد زاد ذلك من معاناتهم وعقد الحالة على أرض الواقع. ويُظهر ذلك كله أن هذه الأزمات مترابطة ومعقدة وتتطلب نهجا شاملا.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، تؤكد إندونيسيا من جديد موقفها من توافق الآراء ذي النقاط الخمس باعتباره المرجع الرئيسي في حل الأزمة السياسية في ميانمار، بما في ذلك ما يتعلق بولاية راخين. وهذا هو الإطار الذي نعالج من خلاله الأسباب الجذرية للأزمة. وستواصل إندونيسيا، من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، العمل مع جميع الأطراف لتحقيق السلام والاستقرار والتوصل إلى حل سياسي تملكه ميانمار وتقود زمامه. وندعو الشركاء الخارجيين والبلدان المجاورة الرئيسية إلى دعم الرابطة وتنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس.

ثانيا، يجب أن تكون مسألة الروهينغيا جزءا لا يتجزأ من تحقيق حل سلمي وشامل للأزمة الحالية في ميانمار. ويكمن موطن الروهينغيا في ميانمار ويجب أن نعمل بجد لجعل عودتهم إليها طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة. وتتطلع إندونيسيا إلى تنفيذ الاتفاقات لاستئناف إعادة النازحين الذين جرى التحقق من هويتهم إلى أوطانهم، فضلا عن التقييم الشامل للاحتياجات الذي سييسر على نحو فعال عملية إعادة النازحين من راخين إلى وطنهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أيضا تعبئة وزيادة المساعدة الدولية للاجئين الروهينغيا، بما في ذلك في كوكس بزار. وفي هذا السياق، تقدّر إندونيسيا دعم بنغلاديش في إيواء اللاجئين الروهينغيا.

وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز التعاون لمنع اللاجئين الروهينغيا من الوقوع ضحايا للمتّجرين بالبشر. وإندونيسيا، من جانبها، ملتزمة بتكثيف التعاون في إطار مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، الذي يربط بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل التصدي للاتجار بالبشر.

ثالثا، يجب أن نكفل إيصال المساعدة الإنسانية بلا عوائق. وتزداد الأزمة الإنسانية سوءا يوما بعد يوم. وقدمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في شهر كانون الثاني/يناير مساعدات إنسانية إلى 135 13 لاجئا. وساهمت إندونيسيا أيضا بمعونة غذائية بقيمة 000 250 دولار من خلال مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة وسترسل لقاحات للأطفال. ونقدّر مبادرات تايلند وميانمار المتعلقة بالمعونة الإنسانية العابرة للحدود ونشدد على أهمية استيعاب الجميع ودور المركز في تنفيذها.

وكلما طال أمد النزاع في ميانمار، زادت المشكلات التي ستواجهها المنطقة. لذلك، يجب علينا أيضا النظر في قضية الروهينغيا عند معالجة مسألة ميانمار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة وعلى إتاحة الفرصة لنا للتكلم أمام المجلس بشأن هذه المسألة الهامة جدا. ونعرب عن تقديرنا لجهود المملكة المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين في تنظيم هذه الجلسة التي طال انتظارها. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطتين، الأمين العام المساعد خالد الخياري والمديرة ليزا دوتن، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

منذ عام 2017، سمع المجلس عدة مرات عن شدة تأثير الأزمة في راخين على بنغلاديش التي تستضيف أكثر من مليون شخص من أقليات الروهينغيا الذين فروا من ديارهم في راخين بسبب الجرائم الفظيعة الجماعية والاضطهاد الممنهج.

وبينما لا نزال ننتظر اليوم حلا لأزمة عام 2017، نواجه مخاطر متجددة متعلقة بالآثار العابرة للحدود للنزاعات في راخين. لقد انتقل الوضع في راخين من سيء إلى أسوأ مع استئناف النزاع بين جيش ميانمار وجيش أراكان. ويشكل المدنيون، وخاصة أقليات الروهينغيا، مرة أخرى أبرز الضحايا. ويواجهون الآن خيارين صعبين ما بين التجنيد القسري في جيش ميانمار أو الفرار إلى القرى التي يسيطر عليها جيش أراكان حيث تتزايد مخاطر العنف الطائفي. كما تفاقمت آثار النزاع بسبب استمرار القيود المفروضة على التنقل والاتصالات

ومحدودية الأنشطة الاقتصادية وعدم كفاية المساعدات الإنسانية. كما إننا نشهد محاولات يائسة من قبل أفراد قوات الحدود والأمن في ميانمار للاحتماء في بنغلاديش هربا من القتال العنيف مع جيش أراكان في ولاية راخين. وأسفر القتال كذلك عن مقتل شخصين وإصابة عدة أشخاص آخرين داخل بنغلاديش. وتشكل الحالة تهديدات حقيقية لبنغلاديش وشعبها الذي يعيش في المقاطعات الحدودية. وفي الواقع يمكن للنزاع المستمر في راخين، إذا لم يتم حله بسرعة، أن يهدد السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

كما أثر التصعيد الأخير في راخين على وتيرة الاستعدادات لإعادة الروهينغيا إلى ميانمار، وهو الحل النهائي للأزمة وأيضا رغبة الروهينغيا. وذلك مصدر محوري آخر للتوترات، لا سيما في مخيمات الروهينغيا والمجتمعات المضيفة المحيطة بها في كوكس بازار، حيث يتزايد الإحباط بسبب عدم إحراز تقدم بشأن العودة إلى الوطن.

ونظل نأمل في أن تبدأ عملية الإعادة إلى الوطن حالما تتحسن الظروف. وندعو إلى إظهار إرادة سياسية حقيقية من جانب ميانمار للتعاون معنا في تنفيذ الترتيبات الثنائية للعودة التي وُقِّعَت في عامي 2017 و 2018. وكذلك ما زلنا نطلب من المجتمع الدولي، ولا سيما المنظمات الإقليمية والبلدان الإقليمية والبلدان المجاورة، المشاركة الهادفة والفعالة لاستعادة السلام والاستقرار في راخين ودعم إعادة إدماج العائدين في المستقبل.

وكما قلنا في عدد من المناسبات في المجلس، ظلت بنغلاديش تتعاون مع ميانمار منذ البداية في جهودها لحل الأزمة سلميا. ووقعنا ثلاثة اتفاقات ثنائية لتيسير العودة ونواصل بذل كل جهد ممكن لتنفيذها. والجدير بالذكر أن القرار 2669 (2022) بشأن ميانمار شجع أيضا "على بذل الجهود الدبلوماسية بين الأطراف المعنية للمساعدة في معالجة القضايا التي تواجه الروهينغيا" (الفقرة 10). غير أنه لم يتسن إحراز أي تقدم في السنوات الست الماضية. ولم يكن ممكنا إعادة أي من الروهينغيا إلى وطنهم بموجب تلك الاتفاقات الثنائية.

ونود أن نشير مرة أخرى، في ذلك الصدد، إلى القرار 2669 (2022) الذي شدد على ضرورة "تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغيا والمشردين داخليا"، فضلا عن "الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية" (المرجع نفسه). والأسباب الجذرية لضعف أقليات الروهينغيا متجذرة في الغالب في الإطار القانوني والسياسي التمييزي في ميانمار. فما لم تعالج تلك الأسباب الكامنة، من غير المرجح أن تنجح الجهود الثنائية والإقليمية.

وأود أن أتشاطر معكم بعض توقعاتنا بوصفنا بلدا مجاورا ومتضررا.

أولا، على الرغم من المخاطر الجسيمة لمعاناة المدنيين، فإن وجود الأمم المتحدة في ميانمار لم يكن قويا بما فيه الكفاية في الآونة الأخيرة. فقد ظل منصب المبعوث الخاص شاغرا لمدة عام تقريبا. كما إن منصب منسق الشؤون الإنسانية شاغر منذ فترة طويلة، في حين أن ما يقرب من 18 مليون شخص في ميانمار بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك 1.7 مليون في راخين وحدها. ونعتقد أن غياب مبعوث خاص ومنسق للشؤون الإنسانية يحد بشكل خطير من الانخراط النشط للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ميانمار، بما في ذلك في ولاية راخين. ونحث الأمين العام على تعزيز وجود الأمم المتحدة في ميانمار على جميع المستويات من دون مزيد من التأخير.

ثانيا، على الرغم من أن القرار 2669 (2022) طالب بوضع حد فوري لجميع أشكال العنف في ميانمار وحث على ضبط النفس وتخفيف حدة التوترات كما وجه نداءات مهمة بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في راخين، فإنه لم يحدد أي دورة إبلاغ منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذه، باستثناء إحاطة لمرة واحدة من المبعوث الخاص للأمين العام. ونعتقد أن تقديم التقارير الدورية سيضمن استمرار الاهتمام بالأزمة في راخين ويساعد على منع تصاعدها.

ثالثا، توفر عمليات المساءلة الجارية ونتائجها، بما في ذلك التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، أساسا متينا للأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، لاتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد مسلمي الروهينغيا في عام 2017. وندعو المجلس إلى متابعة عمليات المساءلة تلك.

كما نحث المجلس على التصدي أيضا للانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني في راخين.

رابعا، إن مذكرة التفاهم بين حكومة ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فضلا عن توصيات لجنة كوفي عنان الاستشارية المعنية بولاية راخين، أدوات هامة يمكن أن تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في راخين وتهيئة بيئة مواتية. وندعو إلى تنفيذها في وقتها وبصورة مجدية. كما نكرر دعوتنا لتفكيك المخيمات القائمة الشبيهة بالمناطق السكنية للأقليات المعزولة للنازحين داخليا في ولاية راخين، حيث تم احتجاز ما يقرب من 000 150 سجين من مسلمي الروهينغيا لأكثر من عقد من الزمان في ظروف لاإنسانية، كإجراء رئيسي لبناء الثقة لبدء العودة إلى الوطن وإعادة إدماجهم.

وأخيرا، نود أن نذكر بالتزامات الشركاء الدوليين المهتمين فيما يتعلق بدورهم، ولا سيما دعم تهيئة بيئة مستدامة في راخين، التي ستضمن إعادة إدماج الروهينغيا كأعضاء على قدم المساواة في مجتمع ميانمار مع ضمان حقوقهم الإنسانية الأساسية. وفي غياب ذلك النهج المتوازن، لن يكون أي قدر من الاستثمار أو الدعم كافيا لإحلال السلام والتنمية في راخين، أو ميانمار ككل.

وفي الختام، نود أن نذكر أن بنغلاديش لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية لميانمار. والواقع أننا، بوصفنا جارا مباشرا، نود أن نرى ميانمار تنعم بالسلام والرخاء والوئام. ولكن، وباعتبارنا البلد الأكثر تضررا من أزمة الروهينغيا وخاصة منذ عام 2017، يظل يساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد النزاع والعنف في البلد. وذلك يسبب معاناة هائلة لأقليات الروهينغيا، سواء من بقوا أو من نزحوا قسرا. وذلك أيضا يجعل بدء عملية الإعادة إلى الوطن أكثر صعوبة ويخلق مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية لبنغلاديش.

ونعتقد أن الحالة تستدعي المزيد من الاهتمام والعمل المجدي من قبل المجلس، بغية التوصل إلى حل شامل ومستدام لأزمة الروهينغيا، في جملة أمور.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.